

صادر: ع ح / ١٨٦
التاريخ: ٢٠٢٤/٤/١٧

منشور لجميع الفنادق
رقم (٣١) لعام ٢٠٢٤

السيد الأستاذ/ مدير عام الفندق
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تطبيق الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص.

أتشرف أن أرفق لسيادتكم القرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢٤ الصادر من الأستاذة الدكتورة / هالة حلمي السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رئيس المجلس القومي للأجور والمنشور بالوقائع المصرية العدد ٨٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٨ والذي نص في مادته الأولى أن " يكون الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص ٦٠٠٠ جنيه (فقط ستة آلاف جنيه مصرياً لا غير) " وذلك إعتباراً من ٢٠٢٤/٥/١ ومحسوباً على أساس الأجر المنصوص عليه في البند (ج) من المادة (١) من قانون العمل شاملاً حصة صاحب العمل في إشتراكات التأمينات الاجتماعية.

وحيث أن المادة الثانية من القرار المذكور نصت على أنه " حال تعرض المنشأة لظروف إقتصادية يتعذر معها الوفاء بالحد الأدنى للأجر ، يجوز لها أن تتقدم بطلب الإستثناء من الإلتزام المشار إليه بالمادة الأولى طبقاً للقواعد والإجراءات الموجودة على الموقع الرسمي لكل من وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل في موعد غايته ١٥ مايو ٢٠٢٤ ، على أن يكون ذلك عن طريق الإتحادات التابعة لها".

وعلى ضوء ما سبق ولمن يرغب في التقدم بطلب للإستثناء من تطبيق الحد الأدنى للأجر، يرجى التكرم بإتباع بما يلي:

١. تقدم جميع المستندات المطلوبة والمدرجة بالنموذج رقم (١) في صورة ورقية وكذا في صورة إلكترونية على ذاكرة متنقلة (Flash Memory).
٢. تقدم الطلبات باليد إلى مقر الغرفة التابع له فندقكم الموقر، خلال مواعيد العمل طوال أيام الأسبوع فيما عدا العطلات والأجازات الرسمية، وذلك في موعد غايته الثلاثاء الموافق ٢٠٢٤/٥/٧.

علاء عاقل
رئيس لجنة تسيير أعمال
غرفة المنشآت الفندقية

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الإحترام،،،

مرفقات:

- ١- القرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢٤.
- ٢- نموذج رقم (١) موضح به المستندات المطلوبة.
- ٣- نموذج رقم (٢) إستمارة البيانات التعريفية للمنشأة.
- ٤- نموذج رقم (٣) بيانات خاصة بالمنشأة ومقدم الطلب (يقدم على Sheet Excel Soft).

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

قرار رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٤

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

رئيس المجلس القومى للأجور

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٥٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إعادة تشكيل

المجلس القومى للأجور وتحديد اختصاصاته ؛

وعلى قرار المجلس القومى للأجور فى اجتماعه المعقود بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يكون الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه مصرى فقط لا غير) ، وذلك اعتباراً من ٢٠٢٤/٥/١ ، ومحسوباً على أساس الأجر المنصوص عليه فى البند (ج) من المادة (١) من قانون العمل شاملاً حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمينات الاجتماعية .

(المادة الثانية)

حال تعرض المنشأة لظروف اقتصادية يتعذر معها الوفاء بالحد الأدنى للأجر ، يجوز لها أن تتقدم بطلب الاستثناء من الالتزام المشار إليه بالمادة الأولى طبقاً للقواعد والإجراءات الموجودة على الموقع الرسمى لكل من وزارتى التخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل فى موعد غايته ١٥ مايو من عام ٢٠٢٤ على أن يكون ذلك عن طريق الاتحادات التابعة لها .

(المادة الثالثة)

يستثنى من أحكام المادة الأولى من القرار المشروعات متناهية الصغر التي يعمل بها (١٠ عاملين فأقل) .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،
عدا حكم المادة الأولى فُتسرى اعتباراً من ٢٠٢٤/٥/١

صدر في ٢٠٢٤/٤/٨

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

رئيس المجلس القومي للأجور

أ.د / هالة حلمي السعيد

نموذج رقم (١)

المستندات المطلوبة:-

- ١- إستمارة البيانات التعريفية للمنشأة (وفقاً للنموذج المرفق رقم ٢)
- ٢- خطاب متضمن مبررات التقدم بطلب الإستثناء
- ٣- القوائم المالية لأخر ٣ سنوات
- ٤- كشف الأجر الشهرى للعاملين لمدة سنة
- ٥- إستمارة ٢ تأمينات
- ٦- السجل التجارى
- ٧- البطاقة الضريبية

وجدير بالذكر أنه لن يتم النظر إلا في طلبات الإستثناء المستوفاه للنماذج والملفات المطلوبة

ملحوظة:-

- تقدم المستندات المطلوبة بعاليه باليد لمقر الغرفة في صورة ورقية، وكذا في صورة إلكترونية على ذاكرة متنقلة (Flash Memory).
- التأكيد على ضرورة استيفاء نماذج ال Excel على شكل Soft وليس Pdf.